الفصل الحادى عشر

جرامين فى حقبة التسعينيات

فى ديسمبر ١٩٩٠م، تمت الإطاحة بالحكومة العسكرية التى حكمت بنجلاديش لمدة عشرة سنوات فى مظاهرة شعبية. واتفقت الأحزاب السياسية الرئيسية ـ والتى قادت الحملة من أجل العودة إلى الحكم الديمقراطى ـ على مساندة وجود حكومة انتقالية برئاسة مجلس القضاء الأعلى السابق.

وفى فبراير التالى، قامت الحكومة الانتقالية بتنظيم انتخابات اتسمت بالهدوء ومرت بسلام، وأسفرت عن فوز بيجوم «خالدة زيا» وحزبها ـ الحزب الوطنى البنجالى. وكانت «الشيخة حسينة» ـ زعيمة ثانى أكبر الأحزاب البنجالية ـ من الحكمة بحيث اعترفت وهنأت «زيا» على فوزها ـ والتى أصبحت بعد خمس سنوات رئيسة للوزراء.

فى دولة تنتمى إلى العالم الثالث كبنجلاديش، تتيح العملية الديمقراطية للفقراء استغلال ما يتمتعون به من ميزة نسبية، ممثلة فى كثرة أعدادهم. ولكن لكى يتم لهم ذلك، لا بد أن يكونوا منظمين وأن يوحدوا صفوفهم. هذه الحقيقة جعلتنى أدرك وقتها كم هو ضرورى أن تتاح الفرصة لمقترضى جرامين لكى يتم الاستماع إلى أصواتهم، فطلبت من طاقم العمل بالبنك أن يكثف عمله خلال الأسابيع التى سبقت

obeikan.com

انتخابات ١٩٩١م، وذلك لكى نضمن أن نسبة ١٠٠ ٪ من جملة الأعضاء البالغين فى عائلات جرامين (المقترضين) يقومون بتسجيل أسمائهم لإثبات حقهم فى التصويت. كما أوصيت بأن يتولى كل مركز مهمة تجميع أصوات أعضائه خلف مرشح معين يختارونه، وأن يذهبوا إلى صناديق الاقتراع فى جماعات توحى بوحدة الجبهة. وكان تفكيرى أنه حتى إذا لم يتم الاعتداد بأصواتهم فى انتخابات هذه المرة، فسوف يتسنى لهم ذلك فى الانتخابات القادمة. وأوضحت مقصدى جيداً لكل فرد من طاقم عمل جرامين، وهو ألا يحاولوا مطلقًا التأثير على المقترضين فى اختيارهم لمرشح دون الآخر، بأى شكل من الأشكال.

إن عملية اختيار القيادات من خلال وسائل ديمقراطية. ليست بالعملية الجديدة على مقترضى جرامين؛ فجميع الجماعات فى جرامين تقوم باختيار رئيسها ونائبه، وكل مركز من المراكز يقوم باختيار رئيسه ونائبه كذلك، بحيث يتم اختيارهما من رؤساء الفرق المختلفة(*)؛ ولذا، فلم أكن مندهشًا وأنا أشاهد مقدار التحمس لدى المقترضين لكى يمارسوا حقوقهم الديمقراطية فى الانتخابات الوطنية التى جرت عام ١٩٩١م. فتوجهت أعداد غفيرة من المراكز المختلفة فى تجمعات إلى صناديق الاقتراع حاملين رايات تشير إلى انتمائهم إلى أحد مراكز جرامين، وأنهم جميعًا سيصوتون بصوت رجل واحد. وفى بعض الحالات، تساءلت القيادات المحلية عن إمكانية حضورهم الاجتماعات التى تديرها مراكز جرامين.

ولكن الدليل الحقيقى على قوة تأثير جرامين جاء فى أعقاب الانتخابات، وذلك عندما أتى إلى مكتبى مجموعة من المرشحين الذين خسروا فى الانتخابات يشكون لى أن خسارتهم تعود إلى عدم مساندة مقترضى جرامين لهم عند الإدلاء بأصواتهم. ودائمًا كان يأتى ردى بأن يقوموا بتوجيه هذا الكلام إلى المقترضين أنفسهم وليس إلىّ؛ وذلك لأنى لست أنا من ذهب إلى الاقتراع.

قدمت لنا انتخابات عام ١٩٩١م خدمة أخرى، تمثلت فى قيامنا بالإعداد والتجهيز للانتخابات الهامة التى أعقبتها عام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧م. ففى عام ١٩٩٢م، تم

(*) المركز يضم مجموعة الفرق التى تعمل فى منطقة واحدة ـ كما ذكر سابقًا.

انتخاب ما يقرب من أربعمائة مقترض من جرامين كأعضاء فى المجالس الاتحادية. وفى عام ١٩٩٦م، أخذ المقترضون بالمبادرة فى إحداث خطوة لم تكن فى الحسبان مطلقًا؛ فقد زادت أعداد النساء اللاتى ذهبن للاقتراع فى الانتخابات الوطنية عن أعداد الرجال، تلك الخطوة التى نجحت فى الإطاحة بأحد الأحزاب السياسية خارج البرلمان نتيجة لموقفه المتشدد ضد حقوق المرأة. وإضافة إلى ما سبق، تم انتخاب أكثر من ١٧٥٠ عضواً من أعضاء جرامين (١٤٨٥ من النساء، و ٢٦٨ من الرجال)، كما تم انتخاب ١٥٧٠ عضواً من عائلات مقترضى جرامين فى انتخابات المجالس المحلية عام ١٩٩٧م. كما قام اثنان من مقترضى جرامين من الرجال، وكذلك سبع وخمسون من عائلات المقترضين من الرجال بالترشح كرؤساء للمجالس المحلية. ووصلت نسبة من نجح منهم ٦ ٪ من إجمالى أعداد الأعضاء المنتخبين فى جميع المجالس المحلية على مستوى الدولة ككل. هذه النتائج المذهلة أثبتت لنا أنه بمجرد أن ينمو الحس بالتقدير الذاتى داخل المقترضين، فإنهم يكونون أكثر استعدادا للتعبير عن آرائهم.

لكم كنا سعداء بما حققناه من نتائج فى انتخابات فبراير عام ١٩٩١م، وكم كانت سعادتنا كذلك بالتوسع المطرد فى برنامج القروض المتناهية الصغر، الذى وجهت إليه سلسلة من الصدمات المتوالية، والتى جعلت من عام ١٩٩١م عامًا من أشد الأعوام التى صادفتنا صعوبة. فكانت أولى تلك الصدمات عندما قررت الحكومة المنتخبة حديثًا الإعفاء أو التنازل عن جميع القروض الممولة من بنوك حكومية والتى تقل فى قيمتها عن ٥٠٠٠ تاكا (حوالى ١٢٥ دولاراً فى ذلك الحين). ورغم أن هذه السياسة قد تبدو كما لو كانت فى صالح الفقراء، إلا أن واقع الأمر يشير إلى أن ١٠٠ ٪ تقريبًا من هذه القروض الحكومية تذهب إلى مالكى الأراضى ـ الفئة الأوفر حظّا فى مجموع السكان. ولكن نظراً لأن كافة القروض التى نمنحها تقل عن ٥٠٠٠ تاكا كذلك، فقد لجأ مقترضو جرامين إلى الظن بأن قروضهم سوف يطولها الإعفاء على غرار القروض الحكومية. لقد كان من الصعب جدّا أن نشرح للمقترضين كيف أن قروض الأغنياء فى قريتهم قد تم التنازل عنها، بينما قروضهم هم الفقراء فعلاً. . . فلا .

لم يعتمد جرامين فى عمله يومًا على الدعم الحكومى ، وبالتالى فإن الإعفاء عن كافة القروض التى تقل عن ١٢٥ دولاراً تعنى نهايتنا نحن. ولكن فى النهاية، قبل

المقترضون منطق حديثنا، وإن كانوا على مضض؛ لذا كان أملنا الوحيد للمستقبل أن تراعى الحكومات البنجالية القادمة ، وكذلك جميع الحكومات فى المناطق التى أخذت بسياسة القروض متناهية الصغر، وأن تفكر مرتين قبل أن تحاول كسب التأييد وزيادة شعبيتها باستخدام أداة التنازل عن القروض.

وبالرغم من استقرار وضعنا بالنسبة للإقراض، إلا أن مشكلتنا بعيدة كل البعد عن أن نعتبرها قد انتهت. ففى الثلاثين من شهر أبريل، ضرب إعصار حلزونى المنطقة الجنوبية فى البلاد، وأدى إلى مقتل ١١٠,٠٠٠ شخص فى واحدة من الليالى المفزعة. وقع الإعصار فى الساعة الثانية صباحًا، الأمر الذى أدى إلى حصاده لأرواح الكثير من السكان الغافلين، كما تضرر الكثير من العاملين والمديرين بجرامين على نحو غاية فى السوء. وبعد الإفاقة من هول ما حدث، خرج العاملون والمديرون فى قوارب للبحث عن ناجين فى وسط آلاف من الجثث الآدمية والحيوانية المنتفخة والطافية حول مساكنهم السابقة المغمورة بالمياه.

وتم اقتياد الناجين إلى مناطق جافة، وهم فى حالة من الذهول العميق لما أصابهم. وخوفًا من أن يقوم أحد بسرقة ما تبقى لهم من ممتلكات قليلة، رفض بعض الناجين ترك منازلهم المهدمة. وخلال الساعات التى أعقبت حدوث الإعصار، ماتت أعداد كبيرة من الناجين لعدم تمكنهم من أن يوفروا لأنفسهم المأوى والطعام فى الوقت الملائم.

وعندما وصلت إلى شيتاجونج لتقدير حجم الكارثة، غلبتنى مشاعرى لما سمعته ورأيته من مآس؛ فقد أخبرتنى إحدى النساء أنها ظلت تجرى وطفلها حتى إذا وصلت إلى مكان تنأى به عن الإعصار، لم تدر إلا وصغيرها قد طار من بين ذراعيها من شدة الرياح. وبعد بضعة دقائق، أدركت المرأة أنها إذا لم تكن قد دخلت المأوى فى الحال لكانت قد قتلت، ولكنها لم تر صغيرها أبدًا بعد ذلك اليوم.

وفى استجابة لهذه الظروف، تخلينا عن كافة الشروط التقليدية التى نطبقها فى حالة القروض المخصصة لإقامة المساكن، وأعلنا عن نيتنا لصرف قروض تضمن ليس فقط تمكين المتضررين من المقترضين لإعادة بناء مساكنهم التى فقدوها، بل وإتاحة الفرصة

لهم أن يقوموا ببناء مساكن أفضل مما كانت لديهم؛ الأمر الذى قام به الكثير من المقترضين. كما أنهم أعادوا إقامة مشروعاتهم المدرة للدخل، بل وبدءوا فى رد مبالغ رمزية لما أخذوه من قروض.

دائمًا كانت تدهشنى السرعة التى يتمكن بها طاقم العمل بجرامين والمقترضون كذلك من التغلب على الكوارث الطبيعية التى تحيق بهم؛ إنهم يؤكدون لى مرة تلو الأخرى كيف أن الإنسان هو مخلوق غاية فى الإبداع والتحمل والمرونة، ولا سيما إذا كانوا يعملون فى ظل إطار هو مؤسسى يشجعهم ويوفر لهم المساندة اللازمة لتصرفاتهم. وفى كل مرة كنت أسمع فيها آراء بعض الأفراد وهم يدعون أن جرامين سوف ينهار مع الكارثة التالية التى ستحل ببنجلاديش، يكون ردى عليهم بأن جرامين والمقترضين منه سوف ينجحون فى الخروج من جهود إعادة التأهيل أقوى مما كانوا عليه من قبل. وفى كل مرة يتم إثبات أن ما أقوله هو الواقع فعلاً.

* * *

وبحلول عام ١٩٩٤م، كنا قد أفقنا تمامًا من التحديات التى واجهتنا فى بداية الحقبة، كما كنا نتمتع بأفضل أداء مالى شهده البنك على الإطلاق. وتمكنا من التحرر من قيود تحالف الجهات المانحة لنا فى العام المنصرم(*)، وأصبحنا نعمل وفق شروط تجارية محضة. وبعدها بعامين ـ فى أبريل من عام ١٩٩٦م ـ توسعنا فى إقراض بليون دولار لمليون مقترض من إجمالى مليونين؛ الأمر الذى مثل نقلة ضخمة فى تاريخ جرامين. فالمشروع الذى بدأ تمويله عفويّا بسبعة وعشرين دولارًا من جيبى الخاص، وصل الآن إلى بليون دولار. إن جرامين تمكن بحق من أن يسابق الريح.

عندما قمت بزيارة القرى، وجدت كيف أن عددًا كبيرًا من المقترضين لم يتمكنوا فقط من تجاوز خط الفقر، ولكنهم تركوه خلفهم بمسافات كبيرة. فقابلت مقترضين وصلت القيمة الأسبوعية لقسط القرض ـ والتى تمثل حوالى ٢٪ من أصل القرض ـ وصلت إلى أكثر من خمسمائة تاكا (أى ما يعادل ١٢ دولار)، بينما بلغت قيمة أول

(*) تحالف المانحين كان قد تكوَّن لتنسيق علاقاتنا مع المانحين ـ على اختلافاتهم ـ الذين قدموا لنا منحًا أو قروضًا وفقًا لمعدلات فائدة منخفضة خلال فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات.

قرض أخذوه من جرامين والذى كان منذ عشر سنوات مضت ـ على حسب قولهم ـ خمسمائة تاكا. إذًا قدرتهم على الحصول على قرض، وقدرتهم على استثماره ـ ومن ثم رده ـ تزايدت بمقدار خمسين ضعفًا عما كانوا عليه منذ عشر سنوات.

إحدى قصص النجاح المشرفة ترويها لنا «بيجوم مرشدة» التى ظهرت فى محطة «PBS» الوثائقية فى برنامج يتناول القروض المتناهية الصغر بعنوان «بفضل قروضنا ـ To Our Credit». ورغم أن ما قصته «مرشدة» قد يبدو للبعض أنه حالة استثنائية، إلا أنه يشير إلى نموذج مصغر لما يحدث بالفعل فى جرامين، فالقصة دليل على نجاح الفرد فى الوصول إلى استغلال طاقاته الكامنة بشكل أكثر يسرًا وسلاسة بعد حصوله على القرض.

ولدت «مرشدة» فى أسرة فقيرة مكونة من ثمانية أطفال، ولم يكن أىّ من والدها أو جدها يملك أرضًا زراعية. وفى الخامسة عشرة من عمرها تزوجت من رجل يسكن فى القرية المجاورة، ويعمل ضمن العمالة غير المؤهلة فى أحد المصانع. ومرت السنوات الأولى من زواجها على نحو جيد، ولكن الوضع أصبح سيئًا بمجرد أن رزقت بأطفال؛ فمع تزايد نفقات الأسرة أصبح ما يحصل عليه الزوج من دخل لا يكفى تدريجيًا. وفى النهاية، أصبح واضحًا لديها أن زوجها مدمن على المقامرة.

وفى أثناء المجاعة التى ألمت بالبلاد عام ١٩٧٤م، منح زوجها مكافأة قيمتها ١,٨٠٠ تاكا، فقدها كلها فى المقامرة. وعندما تجرأت «مرشدة» واشتكت من وضعها، تعرضت للضرب من قبل زوجها. ولكى تتحصل على المزيد من الدخل، عملت «مرشدة» فى غزل القطن الخام لتحويله إلى خيوط؛ وكانت تعمل بموجب عقد لحساب آخرين، ولكنهم كانوا يعطونها القليل من المال الذى لا يكفى فى أغلب الأحوال إلا لشراء حفنة من الأرز المفروك. ورغم ذلك استمرت فى العمل حتى لا تموت من التضور جوعًا، ولكنها بدأت النظر فى بدائل أخرى للحصول على دخل، مثل العمل كخادمة منزلية لأسرة غنية، أو اللجوء إلى الشحاذة، ولكن ما الذى سيحل بأطفالها؟.

فى أحد الأيام، أتى زوجها إلى المنزل بعد غياب أسبوع شاكيًا من أنه لا يملك الطعام الكافى ليسد جوعه. فقامت «مرشدة» بطهى بعض الطعام له، رغم أنه لم

يدخل جوفها أى طعام فى ذلك اليوم بأكمله. وبغَضَب ضَرَبَها زوجها وغادر المنزل قائلاً إنه سوف يعود ثانية فى الصباح التالى. وفى ذلك اليوم تعرضت القرية إلى عاصفة رعدية، وكان زوجها قد باع سقف المنزل لكى يدفع الديون المتراكمة عليه بسبب القمار. وأغرقت الأمطار الغزيرة «مرشدة» وأطفالها الثلاثة تمامًا. ومنذ تلك اللحظة قررت «مرشدة» أنه لا بد لها من تغيير الوضع، وعندما عاد زوجها فى منتصف الليل، واجهته بما تنوى فعله.

«لقد قمت فقط بإحضار كمية بسيطة من الأرز المطحون لابنتك، ولكن لا شىء لى... رغم أن كل من بالقرية يقولون إنك تكسب الكثير من المال». فاستشاط زوجها غضبًا وضربها ثم قام بتطليقها فى لحظتها وأمرها أن تغادر المنزل.

فسألته: «وماذا عن الأطفال؟».

رد عليها قائلاً: «بإمكانك أن تلقى بهم فى النهر وتدعيهم ليغرقوا، أنا لا أهتم».

أرسلت «مرشدة» فى طلب أخيها الذى عرض عليها أن تأتى للإقامة معه فى منزله. وبمجرد انتقالها إلى منزل أخيها، نجحت فى أن تجد عقودًا أخرى للعمل فى غزل القطن الخام. وكانت «مرشدة» قد سمعت عن جرامين لدى وصولها لقريتها. وفى البداية، واجه جرامين معارضة من قيادات القرية الذين حاولوا منعه من فتح مراكز له فى القرية.

التقت «مرشدة» بواحدة من العاملات فى جرامين شجعتها على عدم اللحاق بالبنك على أمل أن تعود مرة أخرى لقرية زوجها. ولكن «مرشدة» ـ استوقفت عاملاً آخر بالبنك ورجته أن يعطيها نقودًا. لقد قلت له ـ الكلام على لسان «مرشدة» ـ : «إننى مستعدة لأن أقطع النهر سابحة؛ لكى أحضر اجتماعات جرامين إذا اقتضى الأمر منى ذلك». كما أخبرته أننى سأقوم باتباعه إلى أى مكان يقصده لكى أتمكن من تكوين فريق، وبالتالى أتمكن من الانضمام لجرامين. لقد أخبرته أن عليه إعطائى نقودًا، وإلا فلن تكتب لى النجاة أنا وأطفالى. فقال لى إننى لن أتمكن من تكوين فريق فى التو واللحظة، ولكنه سيأتى إلى منزلى فى غضون بضعة أيام ليساعدنى فى تكوين الفريق. وبالفعل نفذ وعده لى وأتى».

اقترضت «مرشدة» فى البداية ١,٠٠٠ تاكا لتشترى معزًا، وتمكنت من رد القرض خلال ستة أشهر من الأرباح التى حققتها من بيع اللبن. وفى المرة التالية اقترضت «مرشدة» ٢,٠٠٠ تاكا لشراء القطن الخام ونول يدوى للغزل، وبدأت فى تصنيع أوشحة للنساء، وكانت تقوم ببيعها مقابل ٥٠ تاكا بدون شرابات أو ١٠٠ تاكا بشرابات. ونما مشروع «مرشدة» بشكل كبير إلى الحد الذى كانت تلجأ فيه إلى توظيف خمس وعشرين امرأة خلال موسم الذروة ليعاونَّها فى تصنيع الأوشحة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت «مرشدة» باستخدام ما حققته من أرباح من شراء فدان من الأرض الزراعية، وقامت بتشييد منزل باستخدام قرض الإسكان الذى وفره لها جرامين، كما قامت بمساعدة إخوتها فى تأسيس مشروع خاص بهم لبيع «السارى» والاتجار فى القطن الخام. كل هذا إلى جانب بروز نجمها كقائدة للمركز الذى يتبعه فريقها؛ فتم ترشيحها كرئيس للمركز لعدة مرات.

* * *

وخلال فترة التسعينيات، بدأ جرامين مجموعة جديدة من برامج الإقراض لتشجيع المقترضين الناجحين من أمثال «مرشدة». وتضمنت تلك البرامج الجديدة منحًا لقروض موسمية للمقترضين المشتركين بشكل تضامنى فى جنى محصول ما، أو لأولئك الذين تمكنوا من شراء قطع صغيرة من الأراضى بعد انضمامهم لبرامج جرامين. نوع آخر من البرامج الجديدة الذى منحنا بموجبه قروضًا كان لإقامة أنابيب لرفع المياه من الآبار، فقدمنا مبلغًا يتراوح بين ٥٠- ١٠٠ دولار للمقترضين الذين هم فى حاجة إلى الحصول على مياه آمنة للشرب من البئر.

برنامج جديد آخر ويدعى قرض العائلة، يتم بموجبه تمكين المقترض من الحصول على قرض لمساعدة أفراد عائلته فى تأسيس مشروعات مدرة للدخل. هذا بالإضافة إلى برنامج آخر يمنح القروض لاستئجار العدد أو الآلات أو الماشية من البنك، ثم يسمح للمقترضين أن يقوموا بشرائها فيما بعد بتحويل عقود الإيجار إلى عقود ملكية بعد تمام سداد أقساط القرض. يقبل المقترضون على هذا البرنامج لشراء مجموعة متنوعة من السلع مثل كاميرات الڤيديو لاستخدامها فى تصوير أفراح وحفلات الأفراد من الطبقات العليا مقابل أجر، أو قد يقبلون عليها لشراء مضخات للرى، أو محاريث

لاستخدامها فى الزراعة، أو شراء سيارات أجرة صغيرة لتقديم خدمات النقل، أو شراء طواحين للأرز أو آلات لتصوير المستندات، أو شراء سلالات جيدة من صغار الماشية، وأمثلة أخرى كثيرة.

وباستمرار يحاول المقترضون التوسع فى مشروعات وأفكار جديدة مولدة للدخل، وجرامين بدوره يقدم لهم المساعدة لكى يتمكنوا من الابتعاد قدر الإمكان عن خط الفقر بحيث لا يكاد يتذكر أولادهم الحالة التى كانوا عليها بسبب ولادتهم فى أسرة فقيرة.

وفى غمار تشجيعنا للمقترضين الناجحين لكى يحصلوا على مبالغ أكبر وأكبر من القروض، لا نهمل دورنا فى مساعدة أولئك الذين ما يزالون فى بداية طريق الكفاح ضد الفقر. وتبنينا هدفًا جديدًا لجرامين وهو: أن نجعل كل مكان به فرع لجرامين «خاليًا تمامًا من الفقر» خلال فترة زمنية محددة.

ولكن ما هو مفهومنا لـ «خال من الفقر»؟ وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بمقابلة الكثير من المقترضين لنعرف ماذا يعنى لديهم مفهوم «حياة خالية من الفقر». ومن خلال تلك المقابلات تمكنا من تحديد مجموعة من عشرة مؤشرات يستطيع من خلالها العاملون بالبنك ـ وغيرهم من الجهات الخارجية التى تقيم عملنا ـ أن يقيسوا إلى أى مدى تحيا الأسرة فى الريف البنجالى حياة خالية من الفقر. هذه المؤشرات العشرة هى:

١ ـ امتلاك منزل بسقف من الصفيح.

٢ ـ امتلاك أسِرَّة وأغطية لكل فرد من أفراد العائلة.

٣ ـ إمكانية الحصول على ماء آمن للشرب.

٤ ـ إمكانية استخدام المراحيض.

٥ ـ القدرة على تعليم كل من هم فى سن المدرسة.

٦ ـ امتلاك الملابس الكافية التى تقى من برد الشتاء.

٧ ـ الحصول على ناموسية للوقاية من الناموس.

٨ ـ امتلاك حديقة منزلية لزراعة الخضراوات.

٩ ـ عدم التعرض لأى نقص فى الطعام حتى خلال أحلك أيام السنة .

١٠ ـ الحصول على الفرص الكافية لتوليد الدخل لكلٍّ من أعضاء الأسرة البالغين .

ومن جانبنا نقوم دائمًا بمراعاة تحقق تلك المعايير ، كما ندعو الباحثين سواء المحليين أو الدوليين لمساعدتنا فى تقييم مدى نجاحنا أو إخفاقنا فى تحقيق هدفنا الأسمى ـ وهو الوصول إلى «بنجلاديش الخالية من الفقر» .

* * *

وعندما أفكر بعمق فيما أنجزناه فى بنك جرامين ، فإنى أحاول دائمًا أن أوصل فكرة هامة إلى الاقتصاديين وصانعى القرار ، وهى أن نجاحنا لم يكن مجرد خروج عن المألوف ، وإنما هو نموذج لنوع جديد من المشروعات ـ إنه مشروع يحمل بين طياته توجهًا يمكن تسميته بـ «الوعى الاجتماعى» . ولكن يظل ما أسوقه من شرح وتبريرات فى حاجة إلى خلق فرع جديد لعلم الاقتصاد ؛ فالنظريات التقليدية لا توفر لى الدعم الكافى لشرح ما الذى أقوم بفعله فى جرامين .

ولطالما اعتبرت نفسى منذ سنوات الشباب منتميًا إلى جناح يسار الوسط التقدمى ؛ وذلك لأنى لم أكن راضيًا عما كان عليه الوضع ، كما لم يعجبنى كذلك التوجهات المحافظة القديمة . لقد كنت متأثرًا بالاقتصاد الماركسى ، مثلى فى ذلك كمثل كل البنجاليين ممن هم فى عمرى نفسه ، إلا أننى لم أكن معجبًا على الإطلاق بالمبدأ أو بالجماعة التى تسيطر على باقى الأفراد ، فتملى عليهم طريقة معينة فى التفكير وتضع لهم معايير محددة وجامدة لكى يتبعوها . ولم أكن أبدًا مفكرًا إسلاميًا أو متعصبًا ، إلا أننى لا أستطيع أيضًا أن أرفض ثقافتى ، كما أننى لم أرغب يومًا فى أن أكون بعيدًا عن دينى بحيث لا أؤدى صلواتى أو لا أحترم نبيى .

عدد كبير من زملائى بالجامعة كانوا يؤمنون بالاشتراكية ، بحيث يرون أن الحكومة لا بد وأن تقوم بكل شىء فى المجتمع . أحد زملائى هؤلاء ـ الدكتور «جورجسكو روجن» ـ رغم عدم كونه اشتراكيًا ، إلا أنه لم يخف إعجابه بالماركسية كبناء منطقى ، وكان لإعجابه هذا أثر فى إضفاء البعد الاجتماعى على علم الاقتصاد الذى يقوم بتدريسه ، فبدون الجانب الإنسانى يصبح علم الاقتصاد علمًا جامدًا وجافًا كالصخرة .

فى أثناء وجودى بالولايات المتحدة، لاحظت كيف أن قوى السوق تحرر الأفراد وتمنحهم الحق فى اتخاذ القرارات الفردية. ولكن الجانب السلبى الأساسى فى العمل وفقًا لاقتصاد السوق أنه يدفع بالأشياء كلها لتكون فى صالح الجانب الأقوى فى المجتمع. ومن وجهة نظرى، أرى أن الفقراء لا بد أن يكونوا قادرين على الحصول على بعض المزايا التى يتيحها هذا النظام من أجل أن يرتقوا بمستواهم الاجتماعى.

جرامين هو نموذج لبنك خاص يعمل على مساعدة الأفراد لكى يعتمدوا على أنفسهم؛ فمن خلال حصول أفراده على ثروة خاصة بهم، ينشأ طلب منهم على بعض السلع والخدمات مثل مضخات المياه والمراحيض والمنازل والتعليم والرعاية الصحية . . . إلخ.

وسيلة أخرى لتحقيق هذا السيناريو ، هى من خلال زيادة أرباح قطاع الأعمال، ومن ثم زيادة الوعاء الضريبى الناجم عن زيادة حجم الضرائب التى تقتطعها الحكومة من ذلك القطاع، ثم استخدام الدولة لهذه الضرائب فى توفير السلع والخدمات السابقة للفقراء. ولكن الواقع الفعلى لا يعمل وفقًا لهذه الآلية؛ فالضرائب تستهلك تقريبًا فى دفع رواتب الجهات الحكومية أو البيروقراطية التى تقوم بتحصيلها، ومن ثم يتبقى منها جزء يسير ـ أو قد لا يتبقى منها شىء ـ يذهب إلى الفقراء. ونظرًا لأن معظم الأجهزة البيروقراطية تكون بطبيعتها غير ساعية إلى تحقيق الأرباح، فإن حافزها لزيادة كفاءتها يكون ضئيلاً. وواقعيًا نجد أن ضعف الحافز يكون ناتجًا عن أن الحكومات عادة لا يمكنها أن تقلص من خدماتها الاجتماعية دون أن يصحب ذلك صيحات احتجاج عنيفة؛ ولذا يظل جهازها البيروقراطى على ضخامته، ويستمر فى أدائه غير الكفء عامًا بعد الآخر.

لو قدر لجرامين ألا يكون ساعيًا لتحقيق الربح، ولو افترضنا أن العاملين ينقصهم الحافز ولا يعملون بجد، فإننا ـ وسريعًا ـ سنكون خارج مجال الأعمال. فجرامين كبنك يسعى لتحقيق الربح، يمكن أن يتم تصنيفه أيضًا كمشروع ربحى لتنظيم غير هادف للربح. وفى جميع الأحوال، لا يمكن الادعاء بأن جرامين منظمة تتم إدارتها اعتمادًا على معيار الجشع أو الطمع؛ فنحن فى جرامين نحاول دائمًا أن نحقق الأرباح بقدر يكفى لتغطية نفقاتنا وحمايتنا من أى صدمة غير متوقعة، ويكفى أيضًا للتوسع

المستمر فى نشاطنا. فاهتمامنا الرئيسى ينصب على رفاهة حاملى الأسهم (المقترضين)، وليس على تحقيق عائد فورى لاستثماراتهم مقومة بالدولار.

هناك شك ضئيل يتعلق بقدرة الاقتصاد الحر ـ على الوضع الذى هو عليه الآن ـ على أن يقدم حلولاً لكافة الأمراض الاجتماعية؛ فالاقتصاد الحر لا يقدم فرصًا اقتصادية للفقراء أو العاجزين، كما لا يقدم لهم خدمات التعليم والرعاية الصحية. وبفرض أن الدولة قادرة على توفير تلك الخدمات، فإننى شخصيّا أعتقد أن الدولة كما نعرفها الآن لا بد وأن تنسحب من جميع المجالات، فيما عدا ما يتعلق بتنفيذ القانون والنظام القضائى والدفاع القومى والسياسة الخارجية، وما عدا ذلك من مجالات فلا بد وأن ترفع عنها يدها وتدعها للقطاع الخاص، شريطة أن يكون من نمط جرامين، أى قطاع خاص ذى بُعد اجتماعى.

لقد كان جرامين ـ منذ بدايته تقريبًا ـ مثارًا للعديد من الجدليات؛ فاليساريون اتهمونا بأننا مؤامرة محاكة من قبل الأمريكيين؛ لكى يتمكنوا من استزراع الرأسمالية فى مجتمع الفقراء، وأن هدفنا الرئيسى هو إخماد أية محاولة للقيام بثورة من خلال سلب الفقراء من يأسهم وواقعهم الذى يعيشون فيه.

قال لى يومًا أحد الأساتذة الاشتراكيين: «إن ما تقومون به فعلاً هو إلهاء الفقراء بإلقاء بعض الفتات إليهم؛ لكى تضمنوا عدم تدخلهم فى أى موضوعات سياسية ذات شأن. فبواسطة قروضكم الصغيرة والمعدومة القيمة تضمنون أنهم سيذهبون إلى النوم فى سلام دون إحداث أية مضايقات. إنكم بذلك تبردون من حماسهم للقيام بثورة؛ ولذا نعتبر جرامين عدوّا للثورة».

أما الاتجاه المضاد، ممثلاً فى رجال الدين المسلمين المحافظين، يرى أننا نهدف إلى تدمير ثقافتنا وتعاليم ديننا.

أما عن موقفى، فإنى أحاول دائمًا وبقدر المستطاع تجنب السفسطة والنظريات الفلسفية، وتجنب من يتشدق بها. فقد اتخذت لنفسى منهجًا پراجمتيّا (عمليّا) معتمدًا على اعتبارات اجتماعية. ففى كل شىء أقوم به، أحاول أن أكون عمليّا ومعتمدًا على

التعلم من خلال العمل، مع التأكد من أننى أسير فى المسار الصحيح لتحقيق أهدافى الاجتماعية.

أنا لا أعتبر نفسى من أنصار الرأسمالية وفقًا لمنظور اليمين فى مقابل اليسار، ولكنى أؤمن بقوة الاقتصاد العالمى الحر، كما أؤمن باستخدام أدوات الفكر الرأسمالى. وأنا أؤمن بشدة بقوة الاقتصاد الحر وقوة رأس المال فى نطاق السوق. كما أؤمن أيضًا أن تقديم إعانات البطالة ليست هى الحل الأمثل لعلاج مشكلة الفقر؛ فالقادرون من الفقراء لا يريدون ولا يحتاجون الإحسان، فهى تزيد من بؤسهم وتسلبهم الحافزية الداخلية، بل والأكثر أهمية تسلبهم احترامهم لذاتهم.

الفقراء لم يقوموا بخلق الفقر، وإنما خلقته طبيعة هيكل المجتمع الذى يعيشون فيه، والسياسات التى يفرضها عليهم ذلك المجتمع. إذا قمت بتغيير بنية المجتمع ـ الأمر الذى نقوم به فى بنجلاديش ـ سوف تكتشف أن الفقراء سيقومون بتغيير نمط حياتهم، حيث يتضح لنا من تجربة جرامين أن دعم الفقراء بقدر من رأس المال ـ وإن كان ضئيلاً ـ يؤدى إلى تفجير طاقاتهم نحو تطوير أسلوب حياتهم.

البعض يريد فقط ٢٠ دولارًا، والبعض يريد ١٠٠ أو ٥٠٠ دولار، والبعض الآخر يريد القيام بتقشير الأرز أو أن يصنع الأرز المدخن، كما قد يريد البعض أن يصنع الأوانى الخزفية وأوانى الطهى، بينما يريد البعض الآخر شراء البقر. ولكن لا أحد من مقترضى جرامين يحتاج لنوع مخصوص من التدريب؛ الأمر الذى لاحظه إخصائيو التنمية فى جميع أنحاء العالم. فهؤلاء المقترضون قد تلقوا بالفعل ما يحتاجونه من تدريب كجزء من حياتهم اليومية، أو قد اكتسبوا ما يحتاجونه من مهارات من خلال قيامهم بالعمل ـ إن كل ما يحتاجونه ـ إذن ـ هو الدعم المالى.

لقد أقنعنا أنفسنا ـ نحن علماء الاقتصاد بشكل أو بآخر ـ أن الاقتصاد الرأسمالى لا بد وأن يكون مدفوعًا فقط بدافع الطمع؛ وأصبح ذلك نبوءة حققناها بأنفسنا من خلال قيام كل فرد فى المجتمع بتعظيم المنفعة التى يحصل عليها. فالاقتصاد الرأسمالى متاح فقط لهؤلاء الذين يقومون بتعظيم منافعهم محاولين تجربة حظوظهم، أما الأفراد الذين لا يحركهم حافز تعظيم الأرباح، فلا مكان لهم فى هذا النظام؛ فدورهم هنا

يكمن فى التعبير عن سخطهم وإدانتهم له ومحاولة البحث عن بدائل أخرى لعلاج الوضع.

يمكننا أن ندين القطاع الخاص لما ارتكبه من أخطاء، ولكن لا يمكننا أن نبرر لماذا لم نحاول نحن بأنفسنا أن نغير من الوضع، لماذا لم نحاول أن نجعل الأمور أفضل مما تبدو عليه من خلال مشاركتنا فى هذا الاقتصاد. إن القطاع الخاص ـ على النقيض من الحكومى ـ مفتوح لكل واحد، حتى لهؤلاء الذين لا يسعون إلى تحقيق الربح.

إن التحدى الذى أطلقه فى وجه كل من يحاول أن يدين طبيعة عمل القطاع الخاص هو: إذا كنت تعتبر نفسك شخصًا ذا توجه نحو المجتمع ومصلحته، فلماذا لا تقم أنت بإدارة أعمالك على نحو يساعد فى تحقيق الأهداف الاجتماعية؟

أنا شخصيّا أؤمن بشدة ـ كما اتضح لى من تجربة جرامين على مدار عشرين عامًا ـ أن تحقيق المنفعة الشخصية ليست هى المحرك الوحيد الممكن فى حالة المشروع الخاص؛ فتحقيق الأهداف المجتمعية من الممكن أن تحل محل دافع الطمع أو الجشع كحافز قوى وملهم. وأنا على قناعة تامة بأننا إذا أحسنا ترتيب أوراق اللعبة جيدّا، فإن المشروعات التى تستهدف خدمة المجتمع من الممكن أن تعمل جيدًا فى إطار آليات السوق.

* * *

سياسات الحماية الاقتصادية، سياسات الدعم، إعانات الرفاهة للعاطلين عن العمل... كلها سياسات استهدف مبتكروها الحد من الوجه القبيح للرأسمالية. وأنا أعتقد أن الفكرة المحورية للرأسمالية هى أن النظام الاقتصادى يجب أن يكون تنافسيّا، فالتنافسية هى القوة المحركة لكل الإبداعات والتغيرات التكنولوچية والتطوير الإدارى.

سمة أخرى محورية فى النظام الرأسمالى تتمثل فى مسألة تعظيم الربح؛ فتعظيم الربح يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ولكنى أرى أن تلك السمة للرأسمالية أدت بنا فى نهاية المطاف إلى خلق صورة ذهنية للإنسان الطماع (أو بالأصح المتعطش للدماء) الذى يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية، وافترضنا جدلاً أن هذا الإنسان الساعى لتحقيق أقصى منفعة ذاتية ليس لديه بالضرورة أى اهتمام فى تحقيق أهداف

اجتماعية. وبالتالى أصبح من المسلَّمات لدينا أن فئة المنظمين/ أصحاب المشاريع (entrepreneurs)(*) فى النظام الرأسمالى هم فئة نادرة ومن سلالات خاصة، وينبغى على مجتمعهم أن يشعر كم هو محظوظ لوجودهم فيه، وأن نشعر بالامتنان لهم إلى الدرجة التى تجعلنا نعطيهم الحق فى أن يحصلوا على كل الامتيازات ـ القروض، والوجاهة الاجتماعية، والإعفاءات الضريبية، والأولوية فى ملكية الأراضى، والحماية السوقية . . . إلى آخر ذلك من تنازلات.

وهنا أنا أقدم مقترحَيْن لتغيير تلك السمة الأصيلة فى النظام الرأسمالى؛ التغيير الأول ويتعلق بتلك الفكرة المبالغ فيها لطبيعة دور المنظم / صاحب المشروع فى هذا النسق، فبالنسبة إلىّ، لا أعتقد أن المنظم هذا هو شخص ذو موهبة خاصة، إننى حتى أتبنى وجهة النظر المضادة تمامًا، فأنا على قناعة تامة أن كل إنسان من الممكن أن يلعب دور المنظم بحيث يأخذ بالمبادرة وينظم ويبدع، ولكن الاختلاف بين البشر نابع من أن البعض منهم قد أتيحت له الفرصة لممارسة مهارته، بينما الكثيرون منا لم ينالوا تلك الفرصة، والسبب يرجع إلى أننا دأبنا على أن نتخيل أن المنظم / صاحب المشروع هو شخص موهوب بشدة ومختلف عن الآخرين.

إذا بدأ كل منا فى ملاحظة كل فرد ممن حوله ـ حتى ذلك الفرد الحافى القدمين وهو يشحذ فى الشارع ـ ثم يبدأ فى تقييمهم كمنظمين / أصحاب مشاريع محتملين، فإننا عندئذ سوف نتمكن من بناء نظام اقتصادى يسمح لكل رجل أو امرأة أن يفصح عن طاقاته الاقتصادية الكامنة، كما أن الحائط التقليدى الذى يميز بين المنظم / صاحب المشروع والعامل سوف يختفى. وعندها سيصبح الأمر كله رهنًا بالاختيار الذى يحدده الفرد لدوره، فيما إذا كان يفضل أن يكون صاحب العمل أو عاملاً بالأجرة.

التغيير الثانى الذى أقترحه يتعلق بكيفية قيام المنظمين باتخاذ القرارات الاستثمارية. ووفقًا للنظرية الاقتصادية، يتم النظر إلى المنظم باعتباره معظمًا للربح فقط، بل إن

(*) الترجمة العربية للكلمة تعنى: المقاول، أو الملتزم، واصطلحوا فى مجال الأعمال على ترجمتها: المنظم/ صاحب المشروع، والمنظم فى علم الاقتصاد هو من يقوم بإدارة العمل؛ فيأخذ بالمبادرة فى صنع القرارات الاستثمارية أو التشغيلية، ويتحمل المخاطرة والمسئولية.

الواقع قد يفرض أيضًا ذلك ، حيث يفرض قانون الشركات فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية على المنظم أن يكون هدفه هو تعظيم الربح . فمن الممكن لحملة الأسهم أن يقوموا بمقاضاة التنفيذيين أو مجلس الإدارة إذا ثبت أنه يقوم باستخدام رأسمال الشركة لتحقيق صالح المجتمع بدلاً من تركيزه على تعظيم أرباح حملة الأسهم . وبالتبعية يكون البعد الاجتماعى فى فكر المنظم قد تم تنحيته جانبًا تمامًا . ومن منظور علم الاجتماع أو من منظور المجتمع نفسه ، لا تعد هذه النظرة بداية طيبة ؛ فحتى لو لعبت الاعتبارات الاجتماعية دورًا ولو بسيطًا للغاية فى القرارات الاستثمارية التى يتخذها المنظم ، فلا بد أن نسمح بتفعيل تلك الاعتبارات لصالح جميع فئات المجتمع . إن الاهتمام بالاعتبارات الاجتماعية هى سمة يمكن اكتسابها من خلال خلق النسق القيمى الملائم ؛ فإذا لم نفسح لهذه الاعتبارات المجال فى تطوير أطرنا النظرية ، فعندئذ سوف نشجع السلوك الإنسانى لأن يتخذ شكلاً خاليًا من الاحترام للقيم الاجتماعية .

لا جدال أن آليات السوق تحتاج إلى قواعد تضمن التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية ، وفى هذا السياق أقترح أن نستبدل المبدأ الضيق الخاص بتعظيم الربح بمبدأ آخر أكثر عمومية يتمثل فى قيام المنظم بتعظيم حزمة مكونة من شقين : الأول هو الربح ، والثانى هو العائد الاجتماعى ، وذلك شريطة ألا تظهر قيمة سالبة للأرباح . (فى الواقع ، لا ينبغى لأى من هذين الشقين أن يحملا قيمًا سالبة ، ولكنى أطرح هذا الإطار المفاهيمى لكى أبدو قريبًا من مبدأ «تعظيم الربح» المعمول به بالفعل) .

لا بد أن يؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات استثمارية أن يتم صياغتها فى إطار مجموعة من البدائل تتراوح بين طرفى نقيض ، الطرف الأول أن يكون تعظيم الربح هو الدافع الأوحد للمنظم الرأسمالى ، أما الطرف الثانى فهو أن يستمر المنظم الذى يحمل اهتمامًا بالاعتبارات الاجتماعية فى السوق ما دام مشروعه يحقق على الأقل نقطة التعادل بين التكلفة والعائد .

ووفقًا لهذا المبدأ ، يستطيع المنظم ذو التوجه الاجتماعى ـ على سبيل المثال ـ أن يدير منظمة تقدم خدمة الرعاية الصحية للفقراء إذا كانت مجدية اقتصاديًا . أمثلة أخرى للمنظمات التى يمكنها تقديم خدماتها للفقراء تشمل : محال البقالة ، والمؤسسات

التعليمية ، ومراكز التدريب ، ومشروعات الطاقة المتجددة ، ومراكز رعاية المسنين، ومراكز رعاية المعاقين ، ومشروعات إعادة تدوير المخلفات ، ومشروعات تسويق منتجات الأسر الفقيرة، . . . وغيرها كثير .

والآن التساؤل هو : هل هذا النمط من المنظمين ذوى التوجه الاجتماعى من الصعب ـ أو لنقل من النادر ـ وجودهم فى المجتمع؟ أنا شخصيّا لا أعتقد هذا؛ فكلما سعينا إلى التنقيب أو البحث عنهم، قابلنا أعداداً أكبر منهم، وأصبح من السهل علينا أن نصبح منهم .

* * *

من وجهة نظرى، أفترض أن أى مجتمع يضم نوعيات مختلفة من الناس يقعون بين طرفى نقيض؛ الطرف الأول يمثل فئة الرأسماليين الذين يهدفون إلى تحقيق منافعهم الذاتية من خلال استهدافهم لتعظيم الربح وحده دون غيره، دونما النظر لأى اعتبارات اجتماعية . تلك الفئة ليست لديها غضاضة فى استثمار أموالها فى مشروعات ذات عائد اجتماعى سلبى طالما يتحصلون من وراء تلك المشروعات على منفعة ذاتية . أما النقيض المتطرف الثانى فهو فى وجود فئة من المنظمين المتوجهين بدوافع اجتماعية الذين يقومون باستثمار أموالهم فى المشروعات التى تعظم من العائد الاجتماعى طالما كانت تلك المشروعات تغطى تكلفتها .

وفيما بين هذين النقيضين، نجد مجموعة من المنظمين الذين يمزجون بين اعتبارات الربحية والاعتبارات الاجتماعية على نحو يأخذهم إلى أقصى مستويات تحقيق الذات . ومن خلال التعبير ـ عبر الوسائل المختلفة ـ لهذه الفئة من المنظمين عن تقدير المجتمع لدورهم أو منحهم أنواط الشرف لدورهم الاجتماعى أو تكريمهم بشكل أو بآخر تستطيع المجتمعات من خلال وسائل التعبير تلك أن تدفع بالمزيد والمزيد من المنظمين لأن يكون لهم دور أكثر فعالية فى استثمار أموالهم فى المجال الاجتماعى .

أقترح فى هذا الصدد إنشاء مؤسسات متخصصة لتشجيع قيام المنظمين بالتوسع فى تلك النوعية من الاستثمارات . كما أقترح أن يقوم المنظم الفرد الذى يدير مشروعه دون الاعتداد بأى اعتبارات اجتماعية ـ أو الاكتفاء بالقدر اليسير منها ـ أن يبادر بإدارة

مشروعات أخرى ـ واحد أو أكثر ـ بحيث تكون ذات توجه أصيل نحو تحقيق غايات اجتماعية، وذلك إما بصفته الفردية أو بكونه عضواً فى أمانة أو مجلس إدارة منظمات أعمال غير هادفة للربح (تطوعية).

سنتمكن من خلال هذا السيناريو ـ ليس فقط ـ من جذب اهتمام أصحاب الأعمال فى المستقبل لأن يكونوا أكثر قرباً من الفقراء، وإنما أيضًا سنتمكن من خلق اقتصاد عالمى متوائم اجتماعيّا وبيئيّا.

وهنا لا بد أن يلعب علم الاقتصاد دوراً فى إثبات أن اقتصاد السوق لا يعنى بالضرورة فتح المجال على مصراعيه للرأسمالية المتوحشة «المتعطشة للدماء»، فلا بد أن يتسم الاقتصاد كحقل علمى بالتحدى والإثارة لكل النوعيات الجيدة من البشر التى تريد قيادة العالم وتسييره فى الاتجاه الصحيح.

* * *

كيف يتسنى لنا تصنيف الفلسفة التى يبنى عليها جرامين فى إطار الأيديولوچيات السياسية؟ هل تنتمى إلى اليمين؟ إلى اليسار؟ أم إلى الوسط؟

إن جرامين يؤيد مبدأ وجود حكومة صغيرة، بل وقدر الإمكان فى أصغر حجم ممكن ـ بحيث يقتصر دورها على الوظائف السيادية، تاركة ما عداها من أنشطة للقطاعات الأخرى فى المجتمع. إن مثل هذا الاعتقاد يجعل جرامين من أنصار اقتصاد السوق الحر الذى يشجع قيام منظمات هادفة للربح. إذن، وفقًا لهذا يمكن اعتبار فلسفة جرامين فلسفة يمينية متطرفة.

ولكن جرامين يستهدف تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل فى: الحد من الفقر، وتوفير الخدمات التعليمية، وخدمات الرعاية الصحية، كما يسعى لتوفير فرص عمل للفقراء، وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تشجيعه لتمكين المرأة، كما يهدف إلى التأكيد على تحسين أحوال كبار السن. إن حلم جرامين هو خلق عالم خالٍ من الفقر ـ خالٍ من إعانات الرفاهة للمتعطلين.

إن مبادئ جرامين تعمل ضد الإطار المؤسسى الحالى؛ فهى تعارض الاقتصاد الذى

تحكم منظماته فقط اعتبارات الطمع والمصلحة الذاتية؛ فمبادئ جرامين تسعى إلى خلق منظمات ذات توجه اجتماعى لكى تنافس النوع الآخر المبنى على اعتبارات الطمع.

إن جرامين لا يؤمن بمبدأ «دعه يعمل» كأساس لبناء الاقتصاد الحر؛ فجرامين يؤمن بالتدخل لتحقيق الصالح الاجتماعى دون أن تتورط الحكومة فى إدارة الاقتصاد أو تقديم الخدمة. إن التدخل لصالح المجتمع لا بد أن يأتى من خلال تبنى حزمة من السياسات التى تشجع الاقتصاد لأن يتحرك فى الاتجاهات التى يرغب فيها المجتمع. فينبغى أن تقدم تلك السياسات الحوافز للمشروعات ذات التوجه الاجتماعى لكى تقوى الروح التنافسية بين منظمات القطاع الاجتماعى غير الهادف إلى الربح.

كل الاعتبارات المذكورة سابقًا ترشح لأن يكون جرامين منتميًا إلى اليسار السياسى.

* * *

نظرًا لعدم إمكانية الحكم على جرامين بالاعتماد على موقعه بالنسبة للقطاع الخاص أو القطاع العام، فإنه يكون من الصعب بمكان استخدام المؤشرات السياسية للحكم على انتماء جرامين. فجرامين ضد كل من القطاع الخاص والقطاع العام بالشكل الذى يعملان به فى الواقع؛ ويسعى إلى استبدال هذين القطاعين بقطاع جديد تمامًا والذى أدعوه: قطاع خاص ذو توجه اجتماعى.

والآن دعنا نفكر، من سيكون قادرًا أو راغبًا فى العمل فى هذا القطاع الجديد؟ إنه كل من لديه وعى بالحاجات الاجتماعية؛ فدافع تحقيق الحاجات الاجتماعية قد يكون أكثر إلحاحًا وأكثر قوة من دافع الطمع داخل الفرد من بنى البشر. فلماذا ـ إذن ـ لا نتيح الفرصة لهؤلاء الأفراد لكى يلعبوا دورًا أكبر فى السوق، وذلك حتى يتمكنوا من علاج الكثير من المشكلات الاجتماعية، وحتى يتمكنوا من قيادة حياة أفراد المجتمع إلى حيز أكثر اتساعًا لقيم السلام والمساواة والإبداع.

لقد فشل القطاع العام؛ أو لنقل بشكل أكثر تحديدًا، إنه فى طريقه إلى الفشل وذلك رغم جهودنا المضنية. فسياسات الدعم وسياسات الحماية الاقتصادية والسياسية ونقص الشفافية التى تحيط بعمل الأجهزة البيروقراطية من شأنها أن تؤدى فى النهاية إلى فشل وانهيار تلك الأجهزة. فالبيروقراطية أصبحت مجالاً خصبًا للفساد؛

والقطاع العام ـ الذى بدأ تأسيسه لتحقيق مجموعة من النوايا الحسنة ـ أضحى طريقًا للمصائب والمشكلات.

ونتج عن احتضار القطاع العام أن يصبح الشىء الوحيد المتبقى للعالم هو القطاع الخاص القائم على تحقيق منافع ذاتية. إن هذا الوضع لا يبشر بالخير، فلا بد أن نتذكر أنه فى أحسن الظروف سيتحد كل من الطمع (السائد فى حالة القطاع الخاص) والفساد (الناجم عن القطاع العام) على نحو يؤدى إلى أن يعضد كل منهما الآخر. فيجب علينا قبل أن يستسلم العالم إلى الطمع والفساد أن نختبر وبجدية قوة قطاع الأعمال ذى التوجهات الاجتماعية كبديل أو منافس للقطاعين السابقين.

* * *

عادة ما توجه الانتقادات إلى القروض متناهية الصغر باعتبارها لا تقدم دعمًا لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة. وحتى إذا سلمنا جدلاً بأنها تضيف شيئًا للاقتصاد، فإن إسهامها هذا يكون غير معتبر ولا يعتد به.

إن الأمر يعتمد برأيى على تحديدنا لمفهوم التنمية الاقتصادية؛ فهل المقصود به العائد على رأس المال؟ نسبة الاستهلاك فى مقابل رأس المال؟ أم أى شىء طالما كان منسوبًا إلى حجم رأس المال؟

لطالما أبديت اعتراضى على هذا النمط فى تحديد المقصود بالتنمية، فأعتقد أنه يفتقر إلى تحديد جوهر عملية التنمية. فبالنسبة إلىّ، يكمن جوهر عملية التنمية فى تحسين نوعية الحياة التى يعيشها أدنى من خمسين فى المائة من إجمالى عدد السكان. ولكى أكون أكثر تحديدًا، فإننى أميل إلى تعريف التنمية بالتركيز على نوعية الحياة التى يعيشها أدنى من ٢٥٪ من إجمالى عدد السكان.

إن تعريف التنمية على هذا النحو يضمن إحداث فرق فى تحديدنا لمفهومى النمو والتنمية؛ فأولئك الذين يؤمنون بأن مفهومى النمو والتنمية يعبران بالضرورة عن نفس الشىء، ويتحركان بالسرعة نفسها، والاتجاه نفسه، إنما يفترضون ضمنيًا أن الطبقات الاقتصادية للمجتمع متصلة ببعضها البعض مثل عربات القطار الواحد، وبالتالى فإن

مجرد إعطاء دفعة قوية لمحرك إحدى تلك العربات من شأنه أن يحرك باقى العربات فى الاتجاه نفسه، والسرعة نفسها.

إذا لم يكن هناك نمو، فلا شىء سوف يتحرك إلى الأمام، هذه مقولة صحيحة تمامًا، ولكن الصورة المستخدمة دائمًا والتى تشبه القطار بطبقات المجتمع المتصلة اقتصاديًا واجتماعيًا تتحطم على جدار شىء غاية فى الأهمية؛ فالقطار يتحرك بواسطة قاطرة توضع إما فى المقدمة أو تدفعه من المؤخرة، أو قد توضع فى كلا المكانين. ولكن الوضع فى حالة المجتمعات الإنسانية مختلف؛ فلكل مكون اقتصادى أو طبقة اجتماعية محرك خاص بها، وبالتالى تكون محصلة القوى فى المجتمع ككل متمثلة فى مجموع قوى المحركات جميعها، والتى تقوم بدفعه أو سحبه إلى الأمام؛ وإذا فشل المجتمع فى تشغيل بعض من تلك المحركات، ويحدث ذلك ببساطة من خلال تجاهل بعض من طبقاته، فإن ذلك من شأنه أن ينقص من مجموع القوى الكلية فى المجتمع، بل والأسوأ من ذلك، إذا حدث وتعطلت أو إذا لم يتم تشغيل محركات الطبقات الاجتماعية التى فى ذيل قطار المجتمع، فإنه من الممكن لتلك الطبقات أن تبدأ فى التزحلق إلى الخلف بشكل مستقل عن باقى طبقات المجتمع، ليس هذا فقط، بل قد تلحق الأذى كذلك بكل طبقات المجتمع الأخرى، حتى الأفضل حالاً.

إن برامج القروض متناهية الصغر تعمل على دفع القطار بكامله إلى الأمام، من خلال مساعدة كل راكب من ركاب المؤخرة (ركاب الدرجة الثالثة). هذه العملية لا تقلل من سرعة القطار، وإنما تضيف إليها؛ الأمر الذى فشل فى تحقيقه كل ما تسمى بمشروعات التنمية التى نسمع عنها فى وقتنا الحالى.

لا خلاف فى أن الاستثمار فى مشروعات كرصف الطرق وتشييد السدود ومشروعات الطاقة وإقامة المطارات تؤدى إلى زيادة كفاءة محركات عربات الدرجة الأولى التى ينتمى ركابها إلى الطبقات العليا والمرفهة فى المجتمع، كما تؤدى مثل هذه المشروعات إلى تحسين ومضاعفة طاقة محركات تلك العربات لمرات عديدة، ولكن قدرة تلك المشروعات على تحسين طاقة المحركات بالنسبة لعربات الدرجة الثالثة ـ والتى تحمل الطبقات الأخرى الفقيرة فى المجتمع ـ يظل موضع شك.

هل يؤدى ـ إذن ـ استخدام القروض المتناهية الصغر إلى إحداث إصلاحات هيكلية جذرية؟! إن برامج القروض متناهية الصغر تشعل محركات الطبقات البسيطة التى لفظها المجتمع، فبمجرد تشغيل عدد كبير من تلك المحركات البسيطة، فإن تلك المرحلة سوف تؤذن ببداية الإعداد لحدوث تحولات كبيرة.

فمن الممكن إعداد وتنظيم فئة صغار المقترضين وفئة صغار المدخرين بحيث يكونون قادرين على امتلاك مشروعات كبيرة، بما فيها مشروعات البنية الأساسية. لقد نجح جرامين فى خلق عدد من الشركات التى تساعد فى الإسراع من عملية التغلب على الفقر. وسيتم شرح بعض من أكثر تلك المشروعات إثارة للاهتمام فى الفصل التالى.

* * *

obeikan.com